

Distr.: General
27 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 21 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

الثقافة والتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفقا لقرار

الجمعية العامة 230/74.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

240821 160821 21-10239 (A)



تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

يُقدّم هذا التقرير، الذي أُعدّ بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لمحة عامة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة منذ اعتماد الجمعية العامة القرار 230/74. ويتضمن التقرير تقييماً للتقدم المحرز في تجميع البيانات الكمية، وتنمية القدرات الوطنية، ووضع صكوك التعاون الدولي من أجل تعزيز الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

1 - تولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنسيق هذا التقرير. وأجريت مشاورة عالمية شارك فيها 193 دولة عضوا في اليونسكو، و 11 عضوا منتسبا، و 96 منظمة حكومية دولية، و 360 منظمة من منظمات المجتمع المدني، و 101 من كراسي اليونسكو للثقافة، و 8 شبكات من شبكات برنامج توأمة الجامعات وربطها الشبكي، و 43 وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 230/74 في الفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى حزيران/يونيه 2021، ويسلط الضوء على دور الثقافة الشامل في النهوض بالتنمية المستدامة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي. وقدمت الدول الأعضاء أرقاما قطرية كجزء من المشاورة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

2 - ومع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يصبح تسخير القوة التحولية للثقافة أكثر أهمية من أي وقت مضى، على نحو ما اتضح من الآثار المتعددة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد زادت الأزمة الصحية العالمية من حدة أوجه التفاوت الاجتماعي، لكنها كانت أيضا دليلاً على قدرة الثقافة على دعم القدرة على الصمود من خلال النهج المتمحورة حول الإنسان، وسلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى العمل المناخي. وعلى الرغم من أن الثقافة ليست معنية بهدف محدد من أهداف التنمية المستدامة، فهي عامل تمكين فعال في تشكيل مسارات التنمية المستدامة في جميع جوانب السياسة العامة. وقد أثبتت التقارير الوطنية الصادرة استجابة للمشاورة أن الثقافة ترتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ويمكنها أن تساعد في سد الثغرات في التنفيذ.

3 - ومنذ صدور التقرير السابق في عام 2019، اكتسب الالتزام السياساتي بشأن تسخير الثقافة من أجل التنمية المستدامة زخماً كبيراً. وقد قادت اليونسكو هذه الجهود عملاً بولايتها العالمية والمتخصصة في مجال الثقافة. وكان تعزيز الحوار السياساتي العالمي بشأن الثقافة من أجل التنمية المستدامة مكوناً أساسياً في هذا الصدد، على نحو ما تبين من منتدى اليونسكو لوزراء الثقافة، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشارك فيه 130 وزيرا، بعد 39 عاما من عقد المؤتمر العالمي التاريخي بشأن السياسات الثقافية (موندياكلت) في مكسيكو سيتي وبعد 21 عاما من عقد المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية في ستوكهولم. وعززت المحافل الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالثقافة وإدماج الثقافة في الآليات السياساتية الأخرى هذا الزخم. فعلى وجه الخصوص، ساعد إدماج الثقافة غير المسبوق في اجتماعات قمة مجموعة العشرين لعام 2020، التي عقدت برئاسة المملكة العربية السعودية، وعام 2021، التي عقدت برئاسة إيطاليا، على إبراز مكانة الثقافة بوصفها محركاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا جدال فيه. وبالمثل، أثبتت مبادرات دولية أخرى، مثل السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، في عام 2019، والعقد الدولي للتقارب بين الثقافات، 2022-2013، والسنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، في عام 2021، التزام الدول الأعضاء المتزايد بالاستثمار في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الثقافة وتُولد من خلالها. وقد تم تسليط الضوء على هذه الفوائد خلال المناسبة الرفيعة المستوى المعنية بالثقافة والتنمية المستدامة التي استضافها رئيس الجمعية العامة في 21 أيار/مايو 2021 احتفالاً باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.

4 - وتسببت الجائحة في آثار شديدة أضرت بقطاع الثقافة على الخصوص. فقد كان للإغلاق الواسع النطاق للمتاحف والمواقع الثقافية، وإلغاء المناسبات الثقافية أثر على سلسلة القيمة الثقافية بأكملها، وأثر ذلك على إنشاء السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والوصول إليها. وخسرت صناعة الأفلام 72 في المائة من إيراداتها في جميع أنحاء العالم في عام 2020، أو ما يعادل 32 بليون دولار. وفي ذروة الأزمة، تم إغلاق 90 في المائة من مواقع التراث العالمي بشكل كامل أو جزئي، في حين سجلت المتاحف تراجعاً في الإيرادات بنسبة تتراوح بين 40 و 60 في المائة مقارنة بعام 2019. وأدت الجائحة أيضاً إلى توقف ممارسات التراث الحي للعديد من المجتمعات المحلية، وذلك ما تسبب في إضعاف نقل هذه الممارسات بين الأجيال. وكشفت الأزمة عن أوجه ضعف موجودة من قبل في قطاع الثقافة، ولا سيما انعدام حماية الفنانين والمختصين في المهن الثقافية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، والاعتماد على إيرادات السياحة، وعدم كفاية التكيف مع الفرص الرقمية، والحاجة إلى استعراض وتكييف الآليات السياسية.

5 - ومع ذلك، سلطت هذه الجائحة الضوء أيضاً على الدور الأساسي للثقافة في مجتمعاتنا وتأثيرها على النمو والعمالة على الصعيد الوطني، وذلك ما دفع قادة العالم إلى الاعتراف بفوائد هذا القطاع في الاقتصاد العالمي. وتم تسخير دور الثقافة لأغراض الرفاه والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي عند وضع التدابير السياسية للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك في حملات الوقاية. وفي جميع أنحاء العالم، سعت البلدان إلى توفير إمكانية الوصول المستمر إلى الثقافة عبر الإنترنت أثناء فترة الإغلاق الشامل، وساهم ذلك في زيادة الاستهلاك الثقافي في بعض القطاعات الفرعية، ولا سيما خدمات البث التدفقي للموسيقى.

6 - وزادت وتيرة إدماج الثقافة في استراتيجيات وآليات التنمية المستدامة على الصعيد القطري، على نحو ما يتجلى في وثائق الأمم المتحدة المتصلة بالبرمجة القطرية المشتركة مثل التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي وضعتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي عام 2020، أبلغ 63 في المائة من البلدان الـ 47 التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عن إدماج الثقافة في سياساتها الإنمائية. وقد وفرت الثقافة استجابات سياسية ذات صلة بالتنمية المستدامة، ولا سيما بشأن التعليم الجيد (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)، والعمل المناخي (الهدف 13). واتخذت عدة بلدان خطوات هامة لإدماج الثقافة في أطرها السياسية وسياساتها وخططها المتعلقة بالتنمية المستدامة: فعلى سبيل المثال، أدمج الاتحاد الروسي والنرويج التنمية المستدامة في وثائقيهما السياساتية المتعلقة بالثقافة، في حين قامت بولندا ورومانيا بإدماج الثقافة في استراتيجياتهما للتنمية المستدامة. وتقود بعض البلدان مناقشات سياسية دولية فيما يتصل بالثقافة والتنمية المستدامة. ومثال على ذلك بيرو التي أطلقت مبادرة "ميثاق الثقافة لعام 2030".

7 - وقد أثبتت وكالات منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أنها بالغة الأهمية في تعزيز الثقافة من أجل التنمية المستدامة عن طريق توسيع نطاق الحوار بشأن السياسات، وجمع البيانات، والمشورة والتحليل في مجال السياسات، ولا سيما في إطار ما تتخذه من تدابير للتصدي للجائحة. فعلى سبيل المثال، اعتمد المؤتمر الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات استراتيجية تتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة. وأعلن الاتحاد الأفريقي عام 2021 عام الفنون والثقافة والتراث:

أدوات لبناء أفريقيا التي نصبو إليها، بهدف تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الثقافة في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وبالمثل، استهلت المفوضية الأوروبية أسلوب التنسيق المفتوح بشأن البعد الثقافي للتنمية المستدامة.

8 - واتسع نطاق الأدوات المستخدمة في قياس أثر الثقافة على التنمية المستدامة. فقد وضعت اليونسكو المؤشرات المواضيعية للثقافة لعام 2030 بدعم من إسبانيا والسويد والاتحاد الأوروبي. ويستخدم هذا الإطار الذي يشمل 22 مؤشراً مواضيعياً لقياس مساهمة الثقافة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي. وتعتزم جماعة المحيط الهادئ إدماج مؤشرات الثقافة لعام 2030 في استراتيجيتها الإقليمية الجديدة للثقافة. وأصدر معهد اليونسكو للإحصاء أول مجموعة من البيانات بشأن المؤشر 11-4-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يُستخدم لرصد النفقات المتصلة بالتراث الثقافي والطبيعي، استناداً إلى 62 رداً ورد من الدول الأعضاء في دراسة استقصائية. ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك دراسة بشأن الصناعات الثقافية والإبداعية في بلدان أمريكا الجنوبية أجراها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الإيبيرية - الأمريكية، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، والأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية.

9 - وبالمثل، تم تسخير الصكوك المعيارية الدولية المتعلقة بالتراث والإبداع الثقافيين من أجل تكريس الثقافة في عمليات التنمية المستدامة. فقد عززت اتفاقيات وبرامج اليونسكو الثقافية ترسيخ التنمية المستدامة من خلال مواءمة ما لديها من آليات الرصد والأدوات السياسية مع أهداف التنمية المستدامة. وأنشئت منصة "الغوص في التراث الحي" في إطار اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي بهدف تسليط الضوء على الروابط بين التراث غير المادي وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي إطار اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي اعتُمدت في عام 2005، تم اعتماد خريطة طريق ليُسترشد بها في الاستراتيجيات الرقمية المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية. وإجمالاً، أبلغت 78 دولة طرفاً في الاتفاقية عن نهج لتعميم الثقافة في السياسات الإنمائية. وقدمت آليات اليونسكو للتمويل الثقافي حوالي 9,8 ملايين دولار لدعم البلدان النامية في تسخير الثقافة من أجل التنمية المستدامة؛ وحُصصت 44 في المائة من هذه الأموال لأفريقيا و 8,7 في المائة منها للدول الجزرية الصغيرة النامية.

10 - ووُضعت أدوات التوجيه السياسي، بما في ذلك في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. ورصدت اليونسكو إغلاق مواقع التراث العالمي وأجرت دراسات استقصائية شملت الدول الأعضاء والجهات المشرفة على المواقع والمسؤولة عن التراث الحي والسلطات المحلية، من أجل تتبع أثر الجائحة. وتشمل أدوات الرصد والتوجيه أداة اليونسكو للتعقب الشهري للثقافة والسياسة العامة، ومنشور اليونسكو المعنون "الثقافة في أزمة: دليل وضع السياسات لإقامة قطاع إبداعي قادر على الصمود"، والمنشوران المعنونان "التراث وأهداف التنمية المستدامة: التوجيه السياسي للجهات الفاعلة في مجال التراث والتنمية"، و "الثقافة في تنفيذ خطة عام 2030: تقرير صادر عن حملة هدف الثقافة لعام 2030" الصادران عن المجلس الدولي للآثار والمواقع.

11 - وواصلت السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني زيادة دورها في تسخير الثقافة من أجل التنمية المستدامة. وأبلغت منظمات المجتمع المدني عن طائفة واسعة من الأنشطة في مجالات ثقافية متنوعة، بما في ذلك التعليم والسياحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومن أجل دعم الحوار النشط كجزء من تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، استهلت اليونسكو حركة "صمود الفن" (ResiliArt)،

وهي آلية تشاركية للمجتمع المدني والفنانين والمتخصصين في المهن الثقافية. ونُظمت في هذا الصدد 270 مناقشة في 110 بلدان، أسفرت عن توصيات بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات الثقافية في المجالات ذات الأولوية، مثل الأجور العادلة والحماية الاجتماعية.

ثانيا - الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة في جميع جوانب السياسة العامة

ألف - سد الفجوة بين الثقافة والتعليم للحد من أوجه عدم المساواة وتوسيع نطاق المهارات للمستقبل

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبان واضعو السياسات عن التزام متزايد تجاه تعزيز الصلة بين الثقافة والتعليم، ومن ثم سد الفجوات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع الاستراتيجيات والسياسات والنهج التي تتيح تزويد المتعلمين بالمعارف والمهارات التي تلبي احتياجات المستقبل. ويتزايد تعزيز أوجه التآزر بين التعليم والثقافة بأبعادها المتعددة، انطلاقاً من التراث إلى الفنون والإبداع، إلى جانب أوجه التآزر مع القطاعات الأخرى، بهدف تعزيز التعليم الجيد الشامل للجميع ونتائج التعلم لصالح الجميع.

13 - وينعكس هذا الاهتمام السياساتي المتزايد على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. فبدعم من اليونسكو، استهلكت هيئة التنسيق التربوي والثقافي في أمريكا الوسطى استراتيجية دون إقليمية تهدف إلى تعزيز الصلة بين الثقافة والتعليم من أجل توجيه البلدان في وضع نماذج تعليمية أكثر شمولاً وملاءمة للسياق. وينعكس الاهتمام المتزايد أيضاً على الصعيد الوطني: فقد أبلغ أكثر من 80 في المائة من البلدان المشاركة في هذه المشاورة عن برامج تهدف إلى تنمية القدرات في الصناعات الثقافية والإبداعية. وبالمثل، أفاد 65 في المائة من البلدان عن مبادرات لإدماج الثقافة في البرامج التعليمية الرسمية من خلال التعليم التقني والمهني.

14 - ويجري توسيع نطاق حضور الثقافة والفنون في التعليم في جميع البلدان من أجل تشكيل القدرات البشرية من أجل المستقبل. ففي إطار مبادرة اليونسكو البارزة المعنونة "مستقبل التربية والتعليم"، التي تهدف إلى إعادة تصور دور التعليم مع تحديد عام 2050 باعتباره أفقا زمنيا، أقرت الهيئات الإدارية في اليونسكو عدداً من المبادرات الاستراتيجية التي حصل توافق في الآراء واسع النطاق بشأنها. وفي هذا الصدد، عملت الإمارات العربية المتحدة على إشراك الدول الأعضاء في وضع إطار للثقافة وتعليم الفنون بحلول عام 2023 يهدف إلى تعزيز التعاون بين التعليم والثقافة على الصعيد الوطني. ويسعى هذا الإطار إلى توسيع نطاق فرص العمل والكفاءات من خلال تطوير المؤسسات الثقافية وما يتصل بذلك من مناهج دراسية وتدريب والاستفادة من الفرص الرقمية تحسباً للحاجة إلى قوة عاملة أكثر تكيفاً ومهارة. وفي السياق نفسه، حفزت البحرين وجمهورية كوريا الدول الأعضاء على تقديم الدعم لتعزيز الروابط بين الثقافة والتعليم بهدف تحسين المعرفة والمهارات بوصفهما بعدين أساسيين من أبعاد التنمية المستدامة.

15 - وتتزايد جهود تسخير التعليم في الميادين المتصلة بالثقافة، مثل التراث والفنون، من أجل التغلب على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية من خلال توسيع نطاق الفرص المهنية فيما بين الأجيال. ففي إندونيسيا، تلقى 400 شاب وشابة يعيشون بالقرب من مواقع تراثية شهيرة تدريباً على تطوير الأعمال وحفظ التراث. وفي باكستان، عملت اليونسكو مع إدارات التعليم والسياحة في المقاطعات من أجل تعزيز مهارات مباشرة الأعمال المتصلة بالتراث لدى الشباب فيما يتعلق بمواقع مختارة. وبالمثل، تلقت النساء

الحرفيات في هونغ كونغ في شمال تايلند تدريباً على الوسائل الرقمية ومباشرة الأعمال في إطار مشروع اليونسكو المعنون "تمكين النساء في مجال المهارات الرقمية من أجل نقل الثقافة" (Women e-nspire culture) بهدف حماية تراثهن الحي. ويهدف إطار الكفاءات لإدارة التراث الثقافي إلى دعم الجامعات في تصميم المناهج الدراسية وبرامج التدريب بشأن إدارة التراث الثقافي وحفظه. وقد وُضع من خلال شراكة بين المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، والمجلس الدولي للآثار والمواقع، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا. وفي اليمن، بدأت اليونسكو والاتحاد الأوروبي مشروعاً بعنوان "النقد مقابل العمل" توفر في إطاره فرص العمل للشباب الضعفاء في مجال إعادة تأهيل المناطق الحضرية والبرمجة الثقافية سعياً إلى التصدي للأضرار والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة والنزاع في البلد. وأخيراً، أسفر إنشاء 16 كرسيًا من كراسي اليونسكو في مؤسسات التعليم العالي في 14 بلداً عن توسيع فرص البحث والابتكار والتعاون في مجال الثقافة والتعليم.

16 - وثمة اتجاه متزايد نحو اعتبار البرنامج المعنون "التعليم من خلال الثقافة" والفنون وسيلتين فعاليتين لإعادة تصور التعليم. وفي إطار البرنامج المعنون "حماية التراث الثقافي غير المادي في التعليم النظامي وغير النظامي"، بدأت اليونسكو العمل بمنصة على الإنترنت تُعرف باسم مركز تبادل المعلومات بشأن التراث الحي والتعليم وتهدف إلى عرض الروابط بين المعارف والمهارات والممارسات التقليدية من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى. وقد وضعت اليونسكو مواد توجيهية للمعلمين من أجل إدماج التراث الحي في برامج التعليم، واستُخدمت هذه المواد في 41 بلداً، بما في ذلك 8 دول جزرية صغيرة نامية و 22 بلداً أفريقياً. ففي السنغال، أنشئت شبكة من المؤسسات التعليمية قدمت الدعم في وضع مواد لتدريب المعلمين في مجال التراث الثقافي غير المادي. وفي إطار مشروع آخر متعدد البلدان، نُفذ في إسواتيني، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاي، وموزامبيق، وناميبيا، تم دمج التراث الحي في تنمية قدرات المعلمين. وفي بلغاريا، وضعت وزارة الثقافة ووزارة التعليم والعلوم مناهج دراسية بشأن الثقافة والفنون تركز فيها على المعرفة والتعبير والتراث الحي. ووضعت بلجيكا أهدافاً محددة لتعليم الفنون. وأخيراً، نظمت جمهورية كوريا مناسبتين على الإنترنت مع فنانين ومعلمين للفنون احتفالاً بالذكرى السنوية لجدول أعمال سول: أهداف تنمية تعليم الفنون، الذي وضعته اليونسكو.

17 - ويظل برنامج "التعليم من خلال الثقافة" هو الوسيلة الرئيسية لتعزيز التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين وتعزيز كفاءاتهم المعرفية، إلى جانب توسيع نطاق فهم التنمية المستدامة. وبدأت جامعة كوستاريكا الوطنية برنامجاً لتنمية قدرات الفنانين المحترفين والطلاب بشأن الصلات بين الفنون وأهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت منظمات المجتمع المدني في تسخير الثقافة في مجال التعليم من أجل تعزيز التنمية المستدامة، بسبل منها الشراكة بين المنظمة غير الحكومية إيكو سنتر دلفين (Eko Centar Delfin) ووكالة التنمية الإقليمية للهريسك ومدرستين ابتدائيتين في مدينتي ريسان، في الجبل الأسود، وموستار، في البوسنة والهرسك. وتهدف هذه الشراكة إلى تنفيذ برنامج تعليمي غير رسمي يتماشى مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

18 - وقد وضعت البلدان سياسات ومبادرات لتسخير المؤسسات الثقافية، ولا سيما المتاحف والمواقع الثقافية، بهدف توسيع نطاق المعرفة وتقدير التنوع الثقافي. ففي الصين، أطلقت مبادرة على نطاق البلد تهدف إلى إثراء المحتوى التعليمي من خلال إقامة شراكات بين المتاحف والمدارس الابتدائية والثانوية. وفي

مالي، ركزت المديرية الوطنية للتراث الثقافي على زيادة وعي الشباب بالتراث الثقافي من خلال جولات تعليمية مصحوبة بمرشدين في المواقع الثقافية. وفي إندونيسيا، يقدم متحف باتيك في بيكالونغان التعليم غير النظامي والتدريب في مجال المنسوجات التقليدية. وفي صربيا، استحدثت وزارة الثقافة والإعلام ومتحف فوفودينا المتحف الإلكتروني (eMuseum) بهدف ربط المدارس والمتاحف باستخدام التكنولوجيا الرقمية.

باء - تحقيق استدامة الاقتصاد الثقافي والإبداعي من أجل تعزيز سبل العيش المستدامة

19 - لا مجال للجدال اليوم في جميع أنحاء العالم فيما يقدمه القطاع الثقافي من مساهمة اقتصادية واجتماعية، ولا سيما أثره التحويلي في توفير فرص عمل لائقة وسبل عيش مستدامة. ودليل على ذلك الاعتراف إدماج الثقافة على نحو غير مسبوق في المحافل الاقتصادية العالمية وإعلان عام 2021 سنة دولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، بمبادرة من إندونيسيا، حيث سترأس إندونيسيا مجموعة العشرين في عام 2022. وتعمل اليونسكو عن كثب مع الجهات الشريكة الدولية في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومصارف التنمية. وتدعم إدماج الثقافة تدريجياً بوصفها مجالاً دائماً من مجالات السياسة العامة في مداولات مجموعة العشرين. وأعربت الدول الأعضاء طوال هذه المشاورة عن دعمها للثقافة والتنمية في إطار متابعة قرارات الجمعية العامة الصادرة سابقاً في هذا الموضوع.

20 - ولا يزال الاقتصاد الإبداعي من بين القطاعات الأسرع نمواً على الصعيد العالمي، حيث أشارت التقديرات في عام 2015 إلى أنه يمثل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويعمل فيه نحو 30 مليون شخص، بمن فيهم شباب من الفئة العمرية 15 إلى 29 سنة أكبر عدداً مقارنة بأي قطاع آخر. وعلى الرغم من عدم توافر معلومات مستكملة عن الرقم العالمي، فإن مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الاقتصادات الوطنية هو الدليل على ما تولده من مكاسب. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الصناعات الثقافية والإبداعية تشغل مليون شخص في ماليزيا و 3,8 في المائة من القوة العاملة في أوكرانيا، في حين تُعد صناعة الأفلام ثاني أكبر مشغل في نيجيريا، ويمثل الاقتصاد الثقافي 6,72 في المائة من العملة الوطنية في جنوب أفريقيا. وبالمثل، تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية نحو 4,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جامايكا و 4,62 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الجبل الأسود، في حين يمثل قطاع التصميم وحده 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان.

21 - وفي جميع أنحاء العالم، تمثل السياحة الثقافية قطاعاً أساسياً آخر من قطاعات الاقتصاد الثقافي. وعلى الرغم من أن قطاع السفر والسياحة، باعتباره عنصراً رائداً في التجارة الدولية، أسهم بنسبة 10,4 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019، كانت السياحة الثقافية من بين القطاعات الأسرع نمواً. ووفقاً لدراسة استقصائية أنجزتها منظمة السياحة العالمية في عام 2018 وشملت 69 دولة عضواً، مثلت السياحة الثقافية حوالي 40 في المائة من السياحة العالمية، وكانت أولوية أساسية بالنسبة للحكومات الوطنية، على نحو ما يتجلى في 90 في المائة من سياسات السياحة التي تعتمد عليها تلك البلدان. وثمة أيضاً اتجاه متزايد في الإشارة إلى السياحة الثقافية في الاستعراضات الوطنية الطوعية، وذلك ما يعكس تنامي فهم أثرها التحويلي على آفاق التنمية المستدامة. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل أرقام السياحة العالمية لعام 2021 سلبية مقارنة بالمستويات المسجلة قبل نقشي الجائحة، حيث انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 83 في المائة في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بعام 2020.

22 - وعلى الرغم من أن الجائحة أحدثت اضطراباً واسع النطاق في الاقتصاد الثقافي، فقد كشفت أيضاً عن حجم العمالة والإيرادات المتصلة بالثقافة. وتتجاوز الانعكاسات الاقتصادية القطاع الثقافي نفسه، بالنظر إلى تفاعله مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تسهم إسهاماً كبيراً في الاقتصاد العالمي، مثل السفر والأغذية والترفيه والضيافة. ففي البلدان المنخفضة الدخل إلى المتوسطة الدخل التي يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي وفرص العمل فيها إلى حد بعيد على السياحة الثقافية، كان هذا الأثر ملموساً بمزيد من الحدة. ويسفر التلقيح الجماعي ضد كوفيد-19 عن زيادة في السياحة الداخلية وإعادة فتح البلدان أمام السياحة الدولية، ولا سيما في أوروبا. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم ضعف العاملين في مجال الثقافة والأعمال الثقافية، حيث جعلت الأثر الاقتصادي والاجتماعي للثقافة أكثر وضوحاً لوضعي السياسات. وذلك ما حدث للبلدان على تكييف سياساتها.

23 - وتستثمر البلدان بصورة متزايدة في الاقتصاد الثقافي والإبداعي، بما في ذلك في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتعافي من كوفيد-19، بهدف التعجيل بالتنمية المستدامة. ومن بين أطر السياسات الوطنية العديدة التي تم وضعها أو تنقيحها حديثاً فيما يتعلق بالاقتصاد الإبداعي استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في زيمبابوي، والاستراتيجية الوطنية للثقافة في ألبانيا، ومبادرة دوائر الإبداع في مصر، والاستراتيجية الوطنية للمهارات في البرتغال. وتمثل الثقافة والسياحة عنصرين أساسيين في استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية لكومبوديا، وتم إدماجهما في قانون الاستثمار الذي اعتمد في عام 2020 في فيتنام. وأخيراً، تشكل السياحة الثقافية جانباً رئيسياً من المخطط العام للسياحة المستدامة في بنما. وقدمت بلدان عديدة الدعم في حالات الطوارئ للمنظمات الثقافية والأفراد العاملين في المجال الثقافي المتضررين من الجائحة، وذلك من خلال خطط الدعم المالي للإنعاش الاقتصادي أو الآليات الخاصة بالقطاع الثقافي. فعلى سبيل المثال، أقرت ألمانيا حزمة تدابير تحفيز اقتصادي شاملة من أجل القطاع الثقافي تصل إلى بليون يورو فيما يتعلق بعامي 2020 و 2021، في حين وفر صندوق إنعاش الثقافة في تونس منحة مبتكرة مقدمة من القطاعين العام والخاص. وقد حولت أشكال أخرى من الدعم، مثل مشاركة المصارف الاستثمارية والمنظمات غير الربحية وكيانات التمويل الجماعي، خطوط تمويل الثقافة نحو إقامة شراكات أكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص وإشراك المجتمع المدني. وتدعم البلدان أيضاً مناقشات سياسية أوسع نطاقاً بشأن الاقتصاد الإبداعي من خلال محافل دولية مثل المنتدى العالمي الكبير للفنون والثقافة والإبداع والتكنولوجيا الذي نظّمته كولومبيا، أو القمة الثقافية أبو ظبي، التي تستضيفها الإمارات العربية المتحدة.

24 - وتحظى هذه الجهود الرامية إلى تسخير الثقافة من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة بدعم متزايد من المنظمات الدولية والإقليمية التي زادت من دعمها للاقتصاد الإبداعي والسياحة الثقافية والمتاحف من خلال تقديم المساعدة المالية أو التوجيه السياسي أو أدوات الرصد. وتواصل اليونسكو، من خلال اتفاقياتها وبرامجها المتعلقة بالثقافة وكذلك مراكزها الـ 21 المتخصصة من الفئة الثانية، دعم البلدان والمجتمعات المحلية في تسخير الثقافة لتعزيز سبل العيش المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مول الصندوق الدولي للتنوع الثقافي 17 مشروعاً في 16 بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، بمبلغ إجمالي قدره 1,2 مليون دولار. ويعمل برنامج اليونسكو للتراث العالمي والسياحة المستدامة على دعم التحول نحو النماذج السياحية الأكثر قدرة على الصمود من خلال مبادرات من قبيل تعهد اليونسكو تجاه السياحة المستدامة، الذي استُحدث بالشراكة مع مجموعة إكسبيديا ويطلب إلى الشركات من خلاله تعزيز الثقافة المحلية. وبالمثل، قامت اليونسكو وناشيونال جيوغرافيك بإنشاء منصات إلكترونية، مثل المنصة المعنونة "جولات في

التراث العالمي لأوروبا“ والمنصة المعنونة ”جولات في التراث العالمي لبوذا“ في بنغلاديش ونيبال والهند، بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الكورية للتعاون الدولي، على التوالي. ويواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية رصد البيانات المتعلقة بالاقتصاد الإبداعي على الصعيدين الوطني والعالمي. وتشارك مصارف التنمية الإقليمية بصورة متزايدة في القطاع الثقافي: إذ يدعم بنك التنمية الأفريقي صناعة الأزياء في القارة من خلال مبادرة اقتصاديات عالم الأزياء في أفريقيا، في حين يقدم مصرف التنمية الكاريبي منحاً للمنظمات الثقافية تصل إلى 1,4 مليون دولار. وبالمثل، بدأ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة لبناء المهارات في الصناعات الثقافية والإبداعية، التي يشير إليها باسم ”الاقتصاد البرتقالي“. ودعمت منظمة الدول الأمريكية برامج السياحة التراثية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. ويركز عدد متزايد من المشاريع الإنمائية الوطنية والإقليمية على الاقتصاد الإبداعي، ومن بينها برنامج اليونسكو ”ترانسكولتورا“ (Transcultura) والمشروع الكاريبي الإبداعي اللذان يمولهما الاتحاد الأوروبي ويهدفان إلى حفز الاقتصاد الثقافي من خلال إنشاء فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

جيم - حماية التراث الثقافي وتعبئة الثقافة من أجل السلام والمصالحة

25 - على مدى العقد الماضي، أصبح صون الثقافة ضرورة أمنية على نحو متزايد. فقد تم استغلال الثقافة لأغراض التفرقة كهدف في النزاعات. وتمثل الهجمات المتعمدة على التراث الثقافي محاولات لطمس التنوع الثقافي. وبالمثل، فإن تزايد الاتجار بالمتعلقات الثقافية، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجريمة الدولية والنهب والتهريب على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن 2199 (2015)، يجرم المجتمعات المحلية من ذاكرتها الثقافية، ويؤدي ذلك إلى إضعاف أسس التماسك الاجتماعي. وقد حدثت طفرة في حجم المعلومات المضللة وخطابات الكراهية. ففي عام 2020، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 978 انتهاكاً للحرية الفنية في 89 بلداً. وعموماً، ساهم تصاعد التهديدات التي تواجه الثقافة في انتكاسة عالمية في أعمال الحقوق الثقافية عن طريق الحد من الحق في ممارسة الأنشطة الثقافية والوصول إلى الثقافة، وهو اتجاه عالمي وثقته التقارير المواضيعية السنوية الـ 21 التي أصدرتها المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية منذ عام 2009. وفي السنوات الأخيرة، أشارت الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى إلى الهجمات على التراث الثقافي والأقليات الثقافية باعتبارها انتهاكات للحقوق الثقافية. وتأكيداً لهذا الشاغل، جددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التأكيد في تقريرها العالمي لعام 2019 على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - وفي هذا السياق، تم توسيع نطاق الجهود العالمية لحماية الثقافة باعتبارها أساساً للسلام. وقد أخذت اليونسكو زمام المبادرة في التصدي للهجمات الموجهة ضد الثقافة بما يتمشى مع قرار مجلس الأمن 2347 (2017)، وهو أول قرار لمجلس الأمن يركز حصرياً على التراث الثقافي. وبذلك، تعمل اليونسكو على الاستفادة من اتفاقياتها وبرامجها في مجال الثقافة من خلال تعبئة المجتمع الدولي وتعزيز البعد الثقافي في الأعمال الإنسانية والأمنية وأعمال بناء السلام. وتم توسيع نطاق التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة الدولية في مجالي التراث الثقافي ومكافحة الاتجار. ومن بين هذه الكيانات والجهات الشريكة مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الجمارك العالمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والمركز الدولي لدراسة صون المتعلقات الثقافية وترميمها، والمجلس الدولي للمتاحف، والمجلس الدولي للآثار والمواقع، وشبكة الدرع

الأزرق الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس الأمن. وتجسيدا لتلك الجهود، بدأت لجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح برنامجا بعنوان "التراث من أجل السلام" بهدف تعزيز دور التراث الثقافي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكأداة للإنعاش بعد انتهاء النزاع. وأدمج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الثقافة في البرامج المحلية لمنع الجريمة. واشتركت اليونسكو والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في الاضطلاع بعدة أنشطة تدريبية بشأن منع الاتجار بالممتلكات الثقافية في الأردن، وبنما، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وكوبا، وميانمار.

27 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسخير البعد الثقافي لبناء السلام والتنمية لأغراض منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع من خلال عدة مبادرات وطنية وإقليمية. ففي العراق، أحرز تقدم في مبادرة اليونسكو الرئيسية المعنونة "إحياء روح الموصل"، التي أطلقت في عام 2018 لتنشيط الحياة الثقافية في الموصل من خلال تمكين المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب، بهدف إعادة بناء معالم المدينة وأحيائها التاريخية. وفي أعقاب الانفجارات التي وقعت في لبنان في آب/أغسطس 2019، أطلقت اليونسكو مبادرة "لبيروت" التي تهدف إلى إعادة تأهيل المباني التاريخية والمدارس والمتاحف والفضاءات الإبداعية، من خلال تسخير قوة الثقافة لإعادة الإعمار وتحقيق القدرة على الصمود والإدماج. وتدرج هذه الجهود بشكل متزايد في أطر السياسات الوطنية مثل اللجنة الوطنية التي أنشأتها أفغانستان في الآونة الأخيرة لحفظ الممتلكات الثقافية في زمن الحرب. وعلى الصعيد الإقليمي، أبرز وزراء الثقافة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إعلان واغادوغو الدور الإيجابي الذي تضطلع به الثقافة في منع التطرف العنيف ومكافحته. ويندرج دور الثقافة في تعزيز الحوار والأمن الإقليميين في صميم ولاية مجلس وزراء الثقافة في بلدان جنوب شرق أوروبا. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي استنتاجات بشأن الوساطة في مجال السلام وبشأن التراث الثقافي في سياق النزاعات والأزمات.

28 - ويتزايد أيضاً استخدام الثقافة لدعم المصالحة. فعقب إبرام اتفاق السلام لعام 2016 في كولومبيا، مكن مشروع ممول من اليونسكو بقيادة المؤسسة الجامعية للشمال من إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية باستخدام التراث الحي كأداة للحوار. وفي مالي، أقيم في باماكو في آذار/مارس 2021 احتفال رمزي لجبر الضرر نظمه الصندوق الاستئماني للضحايا والمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالتعاون مع الحكومة لإحياء ذكرى تدمير التراث الثقافي في تمبكتو. وفي كوت ديفوار، تم تدريب 400 من الممثلين المجتمعيين الشباب للعمل كوسطاء سلام في محاولة للاستفادة من الشراكات التقليدية بين الأعراق كجزء من مبادرة أطلقتها وزارة الثقافة بدعم من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

29 - وقد اكتسب تعزيز الحوار بين الثقافات زخماً في إطار العقد الدولي للتقارب بين الثقافات. وأجرت اليونسكو مبادرات في مجال البحوث وتنمية القدرات والدعوة، وانكبت على إعداد تقرير الأمين العام بشأن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. واسترشاداً بحركة "لحياة السود أهميتها"، أنشأ المجلس الدولي للآثار والمواقع مجمّع فكر بشأن الممارسات التراثية المناهضة للعنصرية. ووضعت اليونسكو، بالشراكة مع معهد الاقتصاد والسلام، إطاراً للمؤشرات من أجل قياس الحوار بين الثقافات. وخلال السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية (2019)، تم تنظيم 882 مناسبة ونشاطاً في جميع أنحاء العالم لحماية وتعزيز لغات وثقافات الشعوب الأصلية بهدف تعزيز احترام التنوع الثقافي. وقد

أرسي إعلان لوس بينوس [تشابولتيبيك] - تنظيم عقد عمل من أجل لغات الشعوب الأصلية، الذي اعتمد في مناسبة رفيعة المستوى اشتركت في تنظيمها اليونسكو والمكسيك، الأساس للعقد الدولي المقبل للغات الشعوب الأصلية للفترة 2022-2032 الذي أعلنته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر A/74/396 وقرار الجمعية العامة 135/74) وتقوم فيه اليونسكو بدور الوكالة الرائدة.

30 - وكان تعزيز التنوع الثقافي بوصفه مورداً إيجابياً للحوار والإدماج الاجتماعي وفي سياق مكافحة التمييز في صميم عدة تطورات سياساتية وطنية. فقد أنشأت كندا الأمانة الاتحادية لمكافحة العنصرية ولجنة نواب الوزراء المعنية بالتنوع والإدماج من أجل قيادة نهج على نطاق الحكومة فيما يتعلق بالتصدي للعنصرية النظامية والتمييز وخطاب الكراهية. وأنشأت ماليزيا وزارة الوحدة الوطنية واعتمدت سياسة وحدة وطنية لتعزيز الوحدة داخل المجتمعات المحلية المتنوعة من حيث الخلفية العرقية والدينية والثقافية. وفي جنوب أفريقيا، يجري وضع اتفاق للتماسك الاجتماعي وبناء الدولة ليكون بمثابة اتفاق جماعي لمعالجة القضايا المجتمعية. وتعمل بعض البلدان على تسخير التعليم من أجل تعزيز التنوع الثقافي من خلال تعزيز النهج المتعددة الثقافات والأديان فيما يتعلق بالتعليم والمواطنة العالمية أو الاستثمار في تعليم التراث. ففي شيلي مثلاً، توجد الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي في صلب السياسات الثقافية واللغوية؛ واعتمدت هولندا مدونة للتنوع والإدماج. وبالمثل، بعد افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية في عام 2021 في مصر بدعم من اليونسكو، تم وضع استراتيجيات تعليمية لتعزيز تقدير الشباب للتنوع الثقافي من خلال تشجيعهم على التعرف على تراثهم، ومن ثم إرساء الأساس للتعايش السلمي.

31 - وتم تعزيز الالتزام المتزايد بالدبلوماسية الثقافية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل دعم عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتشجيع الشراكات الاستراتيجية. ففي بلدان أمريكا الوسطى، وافقت هيئة تنسيق التعليم والثقافة لأمريكا الوسطى التابعة لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على استراتيجية سياساتية دون إقليمية بشأن الثقافة من أجل التكامل الإقليمي. ويمثل الإدراج المشترك لممارسات التراث الحي - مثل فن المنمنمات في أذربيجان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وثقافة تربية النحل على الأشجار في بولندا وبيلاروس، وحياسة السدو التقليدية في الكويت والمملكة العربية السعودية - والترشيح المشترك لإدراج منطقة إرزغيبيرغ/كروسنوهورى للتعدين (تشيكيا وألمانيا) في قائمة التراث العالمي، شهادة على قدرة الثقافة على تعزيز النهج التعاونية والشاملة من أجل تعزيز السلام والتعاون. وبالمثل، كان لبرنامج اليونسكو لطرق الحرير دور فعال في تعزيز التعاون الإقليمي على طول هذه الطرق الثقافية بين البلدان الأربعين المشاركة في البرنامج، إلى جانب زيادة آفاق السياحة الثقافية.

دال - تسخير أوجه التآزر بين الثقافة والطبيعة من أجل العمل المناخي وحماية التنوع البيولوجي

32 - أصبح هناك اعتراف تام اليوم بالآثر المتعدد الأوجه لتغير المناخ على التراث الثقافي، بما في ذلك في "تقرير الأمين العام بشأن مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019 وسبل المضي قدماً في عام 2020". وعُهد إلى اليونسكو في هذا التقرير بقيادة جهود الدعوة والتحليل وبناء المعرفة بشأن الثقافة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. فتغير المناخ يُعتبر اليوم أكبر تهديد للتراث الطبيعي، إذ يعرّض للخطر ثلث مواقع التراث العالمي الطبيعي لليونسكو البالغ عددها 252 موقعاً. وتتعرض مواقع التراث العالمي البحرية للخطر بسبب زيادة درجات حرارة المحيطات وتحمضها، وابتصاص المرجان على وجه الخصوص. وتهدد الحرائق والفيضانات والجفاف والظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر حفظ جميع مواقع

التراث العالمي؛ ومن المحتمل أن يؤدي ارتفاع درجات حرارة التربة إلى تعريض المواقع الأثرية للخطر. ويتسبب تغير المناخ أيضاً في اضطراب الممارسات الاجتماعية والثقافية، ويهدد المعارف التقليدية وسبل العيش، ويضعف قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، ويلحق خسائر اقتصادية بالمجتمعات المحلية. والدول الجزرية الصغيرة النامية - حيث يرتبط التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي ارتباطاً وثيقاً - معرضة للخطر بشكل خاص، لا سيما وأنها تعتمد على السياحة الساحلية.

33 - وعموماً، لا تزال الثقافة منبعاً غير مستغل للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدة تغيره. وتحمي المواقع التي حددها اليونسكو، بما في ذلك مواقع التراث العالمي ومحميات المحيط الحيوي والحدائق الجيولوجية نحو 10 ملايين كيلومتر مربع من التراث الثقافي والتنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم لأنها تعمل بمثابة بالوعات للكربون، ومن ثم تسحب انبعاثات غازات الدفيئة من الغلاف الجوي. وتوفر مواقع التراث العالمي أيضاً، بما في ذلك المواقع الحضرية، مختبرات تعليمية لدراسة آثار تغير المناخ وتجريب الحلول الخفيفة الكربون. وعلاوة على ذلك، تمثل المعارف التقليدية مثل استراتيجيات الأمن الغذائي المحلية والتقليدية، أو تقنيات إدارة المياه والأراضي، ولا سيما تلك التي اكتسبتها مجتمعات الشعوب الأصلية، مصدراً حيوياً للقدرة على الصمود والتكيف، وهي مساهمة معترف بها في اتفاق باريس.

34 - ويحظى العمل المناخي بمزيد من الاهتمام لدى واضعي السياسات في سياق الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. وبناء على طلب الدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، جرى تحديث سياسة عام 2007 المتعلقة بأثر تغير المناخ على ممتلكات التراث العالمي بهدف تقديم توصيات عملية المنحى للتكيف مع أثر تغير المناخ. وتم أيضاً تحديث المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية بهدف تعزيز مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في إدارة التراث، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المناخي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدرج 11 عنصراً من عناصر التراث الثقافي غير المادي و 11 موقعا من مواقع التراث العالمي - في إطار اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، على التوالي - ويجسد ذلك صراحة مساهمة التراث في التكيف مع المناخ. وخلال الفترة نفسها، تم تسجيل 42 محمية من محميات المحيط الحيوي لليونسكو و 23 حديقة من حدائق اليونسكو الجيولوجية في 50 بلداً. وعززت اليونسكو التعاون مع فريق الاتصال المعني باتفاقيات التنوع البيولوجي، الذي يشارك في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ومع أمانتي معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، اللتين تعملان على تعزيز الربط الإيكولوجي والتصدي للاتجار غير المشروع بالحياء البرية. وبهدف تيسير مساهمة القطاع الخاص في العمل المناخي، وضعت اليونسكو دليلاً عملياً لشركات التأمين من أجل تشجيع الاستثمارات المتوافقة مع المناخ في مواقع التراث العالمي، وتوصلت إلى اتفاق مع شركة بريتيش بتروليوم (British Petroleum) بشأن وقف التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما في مواقع التراث العالمي.

35 - وتم تعزيز الجهود المبذولة لرصد آثار تغير المناخ على التراث الثقافي. وأنشأت اليونسكو والفريق المعني برصد الأرض وممثل اليونان في هذا الفريق (GEO Greece) مرصداً للمناخ للتراث الحضري بهدف رصد أثر تغير المناخ على مواقع التراث العالمي ودعم جهود التخفيف والتكيف. وفي إطار متابعة قمة العمل المناخي، أطلقت اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتنسيق من اليونان، مبادرة بشأن التصدي لأثر تغير المناخ على التراث الثقافي، وشملت آلية مرنة لسد الفجوة في المعرفة العلمية، كمساهمة سياساتية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واعترفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

بنحو 117 محطة تسميها محطات الرصد المئوية بالنظر إلى ما لها من قيمة ثقافية وعلمية في تقييم تقلب المناخ.

36 - ويتم بشكل متزايد تسخير التراث البحري من أجل حماية المحيطات، لا سيما كجزء من عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)، بقيادة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو. ومواقع التراث العالمي البحري، التي تضم ما لا يقل عن 21 في المائة من المساحة العالمية للنظم الإيكولوجية للكربون الأزرق وتسع مخازن الكربون فيها حوالي 10 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة السنوية في العالم، تعمل على وضع استراتيجيات القدرة على الصمود، على النحو المفصل في منشور عام 2021 المعنون "المواقع الوديعية لأصول الكربون الأزرق في العالم". وفي أستراليا، تمت زيادة استراتيجية للتكيف مع المناخ في موقع التراث العالمي لساحل نينغالو، في إطار مبادرة الشعب المرجانية القادرة على الصمود التي تهدف إلى وضع استراتيجيات القدرة على الصمود في أربعة شعاب مرجانية أخرى مدرجة في قائمة التراث العالمي في بالاو، وبليز، وفرنسا. وبالمثل، وفي إطار اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، يتم الجمع بين علوم البحار وعلوم الآثار المغمورة بالمياه بهدف توفير حلول متكاملة لإدارة المحيطات، مع المساهمة في الوقت نفسه فيما يسمى بالاقتصاد الأزرق من خلال تنمية السياحة والغوص والترفيه والمتاحف المقامة تحت الماء.

37 - وتبرز مبادرات عالمية أخرى مساهمة الثقافة في العمل المناخي. وسعى إلى زيادة الوعي بأهمية الممارسات الزراعية التقليدية بالنسبة للإنتاج الغذائي المستدام، أقرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 6 نظم جديدة من نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً في إسبانيا، والبرازيل، وتونس، وجمهورية كوريا، والمغرب، تجمع بين التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية القادرة على الصمود والتراث الثقافي البارز. وبمناسبة بدء عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية 2021-2030، تم تسليط الضوء على دور الثقافة في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويكشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مبادرته المسماة "تسخير العقائد من أجل الأرض"، مساهمة المنظمات الدينية والحوار بين الثقافات في إصلاح النظم الإيكولوجية.

38 - وعلى الصعيد الوطني، تعمل البلدان على تعزيز الروابط بين السياسات الثقافية والمناخية، على الرغم من أن هذه الصلة لا تحظى بعدُ بالقدر الكافي من الاهتمام. فعلى سبيل المثال، أدمجت الجزائر وجامايكا الثقافة في خططهما الوطنية لحماية التنوع البيولوجي، في حين تتضمن الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في فرنسا توصيات محددة تتعلق بالتراث الثقافي والطبيعي. ووضعت فنلندا استراتيجية بيئية ثقافية تسخر من خلالها الفن والثقافة من أجل التوعية بتغير المناخ والتنمية المستدامة.

39 - وثمة مجال التزام آخر هو وضع تقييمات للاحتياجات وإدارة مخاطر الكوارث بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ على التراث الثقافي. فقد تم تقييم الأضرار التي لحقت بالقطاع الثقافي في السلفادور وهندوراس بسبب العواصف المدارية في عام 2020، وذلك في إطار عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث بهدف الاستئارة بها في جهود التعافي الوطنية. وفي نيبال، أعدت خريطة للمخاطر المحدقة بالمواقع الأثرية فيما يتعلق بالمواقع الـ 235 الموجودة في منطقة لومبيني الكبرى. وفي عام 2020، افتتحت اليابان مركزاً لإدارة مخاطر الكوارث المحدقة بالتراث الثقافي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم صندوق اليونسكو لحماية التراث في حالات الطوارئ 1,7 مليون دولار لما مجموعه 38 مشروعاً في 38 بلداً. واستمر إدماج دور التراث الثقافي غير المادي في دعم جهود التأهب والقدرة على الصمود والإنعاش في توصيات السياسات

العامّة المتعلقة بتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي. ومن أجل زيادة دعم مساهمة التراث الثقافي في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره والقدرة على الصمود أمامه، وضع المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها برنامجاً بشأن الإسعافات الأولية والقدرة على الصمود فيما يتعلق بالتراث الثقافي في أوقات الأزمات.

40 - ولا يزال ترسيخ الثقافة في جدول أعمال المناخ العالمي مسعى بالغ الأهمية، على نحو ما أبرزه "تقرير الأمين العام بشأن قمة العمل المناخي لعام 2019 وسبل المضي قدماً في عام 2020". وطلب إلى اليونسكو في القمة أن تشكل لجنة متابعة لمواصلة التوعية بمبادرة حماية التراث الثقافي والطبيعي من تغير المناخ، بدعم من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واليونان، وأن تضع برامج للتخفيف من أثر تغير المناخ على التراث الثقافي والطبيعي. وفي الدورة الثانية والخمسين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أشير إلى دور الثقافة في العمل المناخي. وفي عام 2020، أطلقت الهيئة المذكورة واليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع مبادرة بشأن التراث الثقافي وتغير المناخ بهدف تقييم حالة المعارف والتحضير لاجتماع دولي للخبراء بشأن الثقافة والتراث وتغير المناخ، سيعقد في نهاية عام 2021، بهدف دعم إدماج الثقافة في جدول أعمال المناخ الدولي. وكانت الثقافة أيضاً موضوعاً للنقاش في الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2019 وخلال المؤتمر نفسه، وفي عام 2020، تحت قيادة اليونان، أنشئت آلية مرنة لتسريع الإجراءات والتعاون بشأن التصدي لآثار تغير المناخ على التراث الثقافي والطبيعي.

41 - ويجري تناول دور الثقافة في العمل المناخي بصورة متزايدة في المحافل الإقليمية والعالمية المعنية بالسياسات. وهو من بين أولويات اجتماع وزراء الثقافة في مجموعة العشرين المقرر عقده في عام 2021. وقد أدمجت المفوضية الأوروبية التراث الثقافي في استراتيجيتها الإقليمية لخضرة المباني، في حين أصدرت منظمة التراث Europa Nostra والمجلس الدولي للآثار والمواقع ورقة سياسة بشأن دور التراث الثقافي في الاتفاق الأخضر الأوروبي. ويسخر مجلس أوروبا اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي بالنسبة إلى المجتمع من أجل النهوض بالعمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هاء - تعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب من خلال الثقافة من أجل تيسير الوصول والإدماج والإنصاف

42 - لا يزال النساء والشباب يعانون من أوجه عدم مساواة شديدة في القطاع الثقافي. وعلى الرغم من أن المرأة ممثلة تمثيلاً جيداً في القطاع الثقافي، فإن تمثيلها لا يزال ناقصاً في الأدوار الإبداعية الرفيعة المستوى ومناصب صنع القرار وتعاني من فجوات كبيرة في الأجور بين الجنسين. وقد تفاقم أوجه عدم المساواة بسبب الجائحة، حيث من المرجح على الخصوص أن تواجه النساء المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية حواجز، على نحو ما كشفه تقرير اليونسكو لعام 2021، "المساواة الجنسانية والإبداع: التقدم المحرز على شفا حفرة". واستناداً إلى موجز سياساتي أصدرته منظمة العمل الدولية في عام 2020، لا يزال التحرش الجنسي في صناعة الترفيه متفشياً أيضاً. ويشكل الشباب فئة أخرى من الفئات ذات الأولوية بالنسبة للعديد من البلدان، لا سيما منذ بداية الأزمة الصحية التي أثرت بشكل غير متناسب على الشباب الذين هم بالفعل أكثر عرضة للبطالة بمقدار ثلاث مرات مقارنة بغيرهم من الفئات. ونسبة عمالة الشباب في القطاع الإبداعي أكبر في البلدان المنخفضة الدخل، حسبما جاء في تقرير حديث للبنك الدولي. ففي

باكستان، على سبيل المثال، حوالي ثلث العاملين في المهن الثقافية تقل أعمارهم عن 24 سنة، في حين يمثل الشباب في أوغندا وغانا أكثر من 25 في المائة من العاملين في الاقتصاد الإبداعي.

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سخرت البلدان الثقافة بشكل متزايد من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. فعلى سبيل المثال، وضعت فرنسا خريطة طريق للإنصاف في عام 2018 من أجل توجيه سياساتها الثقافية لصالح المساواة بين الجنسين، في حين اعتمدت الأرجنتين حصة لحضور الفنانين في المناسبات الموسيقية بهدف تعزيز إدماج الفنانين المتنوعين جنسانياً. وأنشأت ألمانيا والنمسا مراكز استثنائية لتقديم الدعم النفسي والقانوني لضحايا التحرش والعنف في القطاع الثقافي. واعترافاً بالنمو المطرد للصناعات الثقافية والإبداعية، نفذت صربيا وليسوتو استراتيجيات تستهدف الشباب يُعترف فيها بالثقافة والإبداع بوصفهما بُعدين رئيسيين. وينبغي مواصلة الالتزام السياساتي على الصعيد القطري بهدف تسخير الدور التحويلي للثقافة في النهوض بالسياسات الشاملة للمنظورات الجنسانية والشباب، ولا سيما عن طريق إنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن للاسترشاد بها في عملية صنع السياسات التحويلية وتعزيز العمالة والتمكين.

44 - وتدعم المنظمات الإقليمية والدولية جهوداً مماثلة. فقد أطلقت اليونسكو مبادرتين تستهدفان الشابات المبدعات. وتستهدف مبادرة "أنت التالية" المساواة بين الجنسين في الصناعات الإبداعية الرقمية، التي تُعتبر بيئة محفوفة بالتحديات بالنسبة للمرأة، بهدف تعزيز المهارات التقنية ومهارات مباشرة المشاريع لدى الشابات في دولة فلسطين والسنغال وطاجيكستان والمكسيك. وفي نارا، في اليابان، حصلت 10 صانعات أفلام أفريقيات من بوركينا فاسو وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ونيجيريا على منحة إقامة فنية لتعزيز مهاراتهم وتمكينهن من الوصول إلى الأسواق الدولية. وتدعم اليونسكو الجهود التي تبذلها كولومبيا لتقييم حضور المرأة في قطاع النشر والقطاع السمعي البصري. وتعمل أيضاً على وضع إطار بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لقطاع الأفلام في إندونيسيا، وتساعد السنغال في استحداث دبلوم في الإدارة الثقافية حيث سيكون أول فوج يتخرج منه مكوناً من الإناث بنسبة 100 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف المنحة التي تقدمها اليونسكو ومالي للمديرين الثقافيات في بيلو إلى تعزيز عمل المرأة في هذا القطاع. وفي ساموا، تستخدم اليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار جهود متضافرة، الثقافة من أجل التصدي للقوالب النمطية الجنسانية وأوجه عدم المساواة المتأصلة في بعض المجتمعات المحلية. وتواصل اليونسكو دعماً للشباب بوجه خاص، بتنظيم منتدى الشباب السنوي للتراث العالمي، ومن ثم تتيح للشباب فرصة للتعرف على التهديدات التي تواجه التراث العالمي والتصدي لها. وفي عام 2019، أسفرت مبادرة جمعت اليونسكو والاتحاد الأوروبي عن إنشاء شبكة جديدة من المهنيين الشباب في مجال التراث بعنوان "حملة رسالة التراث الثقافي"، يتم في إطارها تعزيز المسؤولية الاجتماعية في جهود الحفاظ على التراث وتعزيز التغيير الاجتماعي الإيجابي لدى الشباب. وركز منتدى المهنيين الشباب العرب المعنيين بالتراث العالمي على الروابط بين بناء السلام والحفاظ على التراث العالمي وتعزيزه. وفي عام 2020، أعلنت جائزة اليونسكو - بنغلاديش/البانغو باندو الشيخ مجيب الرحمن الدولية للاقتصاد الإبداعي بهدف مكافأة المبادرات المتميزة التي تعزز مشاركة الشباب في الاقتصاد الإبداعي.

واو - إقامة مدن مستدامة ومستوطنات بشرية مستدامة من خلال استراتيجيات للتجديد محورها الثقافة

45 - تمثل المدن المستدامة مدخلاً استراتيجياً لإدماج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة هو الهدف الوحيد الذي يتضمن غاية صريحة تتعلق بالثقافة، وهي الغاية 11-4، حيث يُعترف فيها بدور الثقافة في إقامة مدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وبالإستناد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2016)، تم تعزيز الاعتراف بالثقافة في إطار المنتدى الحضري العالمي العاشر لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، المعقد في عام 2020، والذي كانت فيه الثقافة والإبداع في قلب الحوار العالمي بشأن التنمية الحضرية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أفادت أرمينيا وفنلندا بتكثيف تفويض سلطاتهما في مجال الثقافة إلى السلطات المحلية.

46 - ويزداد تسخير التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية من أجل دعم الاستدامة الحضرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت 66 مدينة في 49 بلداً إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة التي أصبحت الآن تضم 246 مدينة في 80 بلداً. وتعمل مواقع اليونسكو للتراث العالمي في 313 منطقة حضرية والمدن الأعضاء في الشبكة على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز تقدير التنوع الثقافي وحماية التراث الطبيعي والثقافي وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وبدأت اليونسكو في عام 2019 تشغيل منصة للمدن من أجل تعظيم أثر شبكات المدن المتخصصة التابعة لها في مجالات التعليم والثقافة والعلوم بهدف دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذه المنصة بمثابة مختبر للأفكار من أجل تبادل المعارف، ومن ثم استدامة الاستراتيجيات المبتكرة للنهوض بالتعليم الجيد والعدالة الاجتماعية والإصلاح الحضري والعمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث.

47 - وقد اكتسبت الثقافة زخماً بوصفها وسيلة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، لأنها تعمل كقوة دافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وشجعت مبادرة اليونسكو للمدن المتميزة من حيث التصميم (Cities of Design)، وهي جزء من شبكة المدن المبدعة، على إعادة استخدام المباني التاريخية لأغراض الإسكان، وسخرت الثقافة في الأماكن العامة من أجل تعزيز إمكانية المشي والسلامة والرفاه، لا سيما خلال الجائحة. ويمكن للثقافة والإبداع أن يحفزاً القدرة على الصمود من خلال دعم تغيير السلوك، وحفز تكييف أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وخلال المنتدى العالمي المتعلق بموضوع "الثقافة والغذاء: استراتيجيات مبتكرة للتنمية المستدامة"، الذي عقد في بارما، في إيطاليا، في عام 2019، أظهرت مدن اليونسكو المبدعة في فن الطهي كيفية مساهمة القطاعات الثقافية والإبداعية في منع هدر الغذاء، وتشجيع التحول المجتمعي بين الشباب، وتعزيز قيمة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل دعم العمل المناخي.

48 - وقد كشفت الجائحة عن قوة الثقافة كمورد لإنعاش المدن وتحقيق قدرتها على الصمود من خلال تعزيز المعرفة والابتكار والحوار بين الثقافات. وأثبتت استراتيجيات التجديد الحضري القائمة على الثقافة أنها بالغة الأهمية للمدن في جهودها الرامية إلى التصدي بشكل أفضل للتحديات من قبيل عدم المساواة في إمكانية الوصول إلى الثقافة والتميز والاستبعاد. واستجابة لذلك، وضعت المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة وثيقة بعنوان "ميثاق روما لعام 2020: الحق في المشاركة الكاملة والحرية في الحياة الثقافية أمر حيوي لمدننا ومجتمعاتنا". وزادت تدابير التصدي التي اتخذتها الحكومات المحلية في مواجهة الجائحة من إبراز أهمية تعبئة رأس المال الثقافي والإبداعي الذي تزخر به المدن كجزء من الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة. وفي المنشور المعنون "تصدي مدن اليونسكو المبدعة لجائحة كوفيد-19"، تم توثيق التدابير المتخذة في 90 مدينة. وتُعتبر المنصات الرقمية بالغة الأهمية لتسخير رأس المال الثقافي من أجل تحقيق أقصى قدر من المشاركة المدنية والإدماج في المناطق الحضرية التي تزداد تنوعاً.

49 - وقد وُضعت أدوات وآليات سياساتية للتنمية الحضرية المستدامة تضع الثقافة والإبداع والابتكار في صلب الجهود. ففي أيار/مايو 2021، نشرت اليونسكو والبنك الدولي وثيقة سياسة بعنوان "المدن والثقافة والإبداع: تسخير الثقافة والإبداع من أجل التنمية الحضرية المستدامة والنمو الشامل"، حيث قدما فيها مبادئ توجيهية بشأن تسخير الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والقدرة التنافسية للمدن، والإدماج الاجتماعي. وأدرجت مؤشرات خاصة بالمدن في المؤشرات المواضيعية للثقافة لعام 2030 التي وضعتها اليونسكو والتي تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياقات الحضرية. وأدرجت الثقافة أيضاً كأحد العناصر الأساسية الخمسة للإطار العالمي للرصد الحضري الخاص بموئل الأمم المتحدة. وقد عززت الجائحة الاعتراف بأن للثقافة القدرة على النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة، على نحو ما يتجلى في التوجيهات السياساتية التي تعتمدها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومصارف التنمية. وكمثال على ذلك، يُعتبر التراث الثقافي والسياحة من الأولويات الأساسية، في إطار استراتيجية حفظ تراث المدن التاريخية التي تنفذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وسياسة القطاع الحضري التي يعتمدها البنك الإسلامي للتنمية.

ثالثاً - استنتاجات

50 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسع نطاق الالتزام العالمي بتسخير الثقافة من أجل التنمية المستدامة. ودليل على هذا الاتجاه العالمي تجديد الحوار السياساتي المتعدد الأطراف بشأن الثقافة على الصعيدين العالمي والإقليمي، الذي انعكس على وجه الخصوص في منتدى اليونسكو لوزراء الثقافة، وإدماج الثقافة في قمة مجموعة العشرين. ويدل على هذا الاتجاه كذلك التقدم المحرز في إدماج الثقافة في أطر وسياسات وخطط التنمية المستدامة على المستوى القطري، حسبما يتضح من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمتها البلدان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وزيادة اهتمام السياسات بالدبلوماسية الثقافية؛ وتعزيز الأدوات السياساتية والإحصائية لرصد أثر الثقافة على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيُسترشد بهذا الاتجاه في المناقشات والقرارات المتصلة بالسياسات في المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية والتنمية المستدامة (موندياكلت)، الذي ستستضيفه اليونسكو وحكومة المكسيك في أيلول/سبتمبر 2022. واستشرافاً للمستقبل، فإن الاعتراف بالقوة التحولية للثقافة في المجتمعات، والتي تأكدت بأثر الجائحة المدمر، يفتح مسارات جديدة لتجديد الحوار المتعدد الأطراف.

51 - ولا يزال تكييف القطاع الثقافي مع التحول الرقمي تحدياً بالغ الأهمية في تسخير الأثر الاقتصادي للثقافة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من أنه لا أحد يجادل اليوم في الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للثقافة وأنها أصبحت ظاهرة بشكل متزايد بوصفها عوامل محركة للاقتصادات العالمية وقوة دافعة للمدن المستدامة والمستوطنات البشرية المستدامة، فقد أعربت الدول الأعضاء عن الحاجة الملحة لمعالجة مسائل التنوع الثقافي والإنصاف في البيئة الرقمية من أجل بناء مجتمعات منفتحة وشاملة وتعددية. ومن الأولويات الرئيسية الأخرى ضمان الأجر العادل للفنانين والعاملين في مجال الثقافة في البيئة الرقمية مع تحسين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بوسائل منها تعزيز التوصية المتعلقة بوضع الفنانين التي اعتمدت في الدورة الحادية والعشرين لليونسكو، المعقودة في عام 1980. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان الوصول المنصف إلى الثقافة على الإنترنت وحماية التنوع الثقافي واللغوي هما مسعيان رئيسيان من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي. ومن منظور أوسع، من أجل أن تكون الثقافة وسيلة لتوفير سبل عيش أكثر استدامة وتشكيل مستقبل العمل، من الضروري تنويع الاقتصاد الثقافي في مختلف المجالات الثقافية، والاستثمار بمزيد من النشاط وبشكل منهجي في النساء والشباب في القطاع الثقافي، وتعزيز نماذج أعمال أكثر شمولاً، ولا سيما في قطاع السياحة الثقافية.

52 - ويتزايد الاعتراف بأن تعزيز الروابط بين الثقافة والتعليم أساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتهيئة مواطني الغد. والثقافة والتعليم ركيزتان من ركائز التنمية البشرية والمجتمعية، ولأثرهما المزدوج فوائد متعددة على نطاق السياسة العامة. وينبغي اتباع أسلوب منهجي في إدماج الثقافة في التعليم والتعلم، إلى جانب تسخير المؤسسات والفضاءات الثقافية لتنمية المعارف والمهارات باعتبارها منفذاً بالغ الأهمية لإعادة تصور التعليم. واستشرافاً للمستقبل، ستمهد أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم الطريق نحو الابتكار وقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التكيف، بحيث يتمكن المتعلمون من التكيف مع بيئة سريعة التطور والمساهمة بصورة مجدية في التنمية المستدامة.

53 - وأصبح صون التراث والتنوع الثقافي على نحو متزايد ضرورة أمنية وأمرًا لازماً لإقامة عالم أكثر استقراراً وسلاماً. وبالنظر إلى أن الهجرة والتوسع الحضري والتحول الرقمي أمور تجعل الثقافات أقرب إلى بعضها البعض، فمن الأهمية بمكان تسخير الثقافة من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات والمصالحة. وعلى الرغم من أن التنوع الثقافي آخذ في التحول إلى سمة مميزة لمجتمعاتنا، فإن مكافحة استغلال الثقافة لأغراض التفرقة، وصون التراث الثقافي باعتباره مورداً تعليمياً، وتجديد التأكيد على أن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات ميزتان لتحقيق الوحدة، كلها عوامل أساسية لاستدامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وفي هذا السياق، فإن التمسك بالحقوق الثقافية الفردية والجماعية - التي يُفهم منها الحق في الوصول إلى الثقافة والمشاركة فيها والتمتع بها - أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الإنصاف في المجتمعات القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تعزيز المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في السياسات الثقافية التي تؤثر عليها.

54 - ويمثل تسخير الروابط بين الثقافة والطبيعة من أجل العمل المناخي وحماية التنوع البيولوجي جهداً آخر من الجهود الاستراتيجية. فعلى الرغم من أن تأثير تغير المناخ على الثقافة أصبح يحظى باعتراف تام، فإن النهوض بقدرة الثقافة على التعجيل بالتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره يشكل أولوية. وبالنظر إلى الإنجازات القائمة، ستكون هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتبادل المعرفة وإرشاد عمليات تكيف السياسات، وإلى إدماج العمل المناخي في السياسات الثقافية، ومن منظور أوسع، ترسيخ الثقافة في جدول أعمال المناخ العالمي.

55 - وتمثل التطورات السياسية الأخيرة دليلاً على قوة الثقافة فيما يتعلق بإعادة تشكيل مشهد السياسة العامة. وبالنظر إلى أن الجائحة كشفت عن الحاجة إلى تصميم سياسات واستجابات أكثر مرونة، سيكون من الأهمية بمكان توجيه السياسات العامة وخطط التمويل نحو نماذج أكثر مرونة وشمولاً، بوسائل منها مشاركة أكثر نشاطاً من جانب الحكومات المحلية والمجتمع المدني في صنع السياسات الثقافية والجهود المستمرة لبناء المعرفة والبيانات. وسيكون من الضروري بصفة خاصة توسيع نطاق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات (على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف الإنمائية، ومع منظمات المجتمع المدني) لتشمل الثقافة باعتبارها بعداً موحداً يمكن من تحقيق التنمية المستدامة التي محورها الإنسان. وستفيد أيضاً المنصة المشتركة بين الوكالات الخاصة بتسخير الثقافة من أجل التنمية المستدامة التي أنشأتها اليونسكو حديثاً، وكذلك المنتديات والشبكات الإقليمية والعالمية المعنية بالثقافة والتنمية المستدامة. واليوم، يتولد زخم متزايد لتسخير الثقافة باعتبارها مصلحة عامة، والاستفادة من قوتها التحويلية لجعل المجتمعات أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية، وأكثر شمولاً، وأكثر انسجاماً واستدامة من الناحية البيئية.